بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **أمريكا تصر على إشراك الحوثيين في الحكومة اليمنية**
- **الكشف عن عمليات فساد جديدة في العراق وحماية أمريكا للمفسدين**
- **فرنسا تعمل على إيجاد إسلام مرفوض خاص بها**
- **دول أوروبية ترفض استقبال لاجئين لأنهم مسلمون**

التفاصيل:

أمريكا تصر على إشراك الحوثيين في الحكومة اليمنية

حاول مبعوث الأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ خلال إحاطة قدمها لمجلس الأمن الدولي يوم 2016/8/31 الدفاع عن سيده جون كيري حول صحة التسريبات التي ظهرت في اليومين الماضيين والمتعلقة باليمن حيث تقضي خطة كيري تشكيل حكومة تجمع نظام هادي والحوثيين أتباع إيران الموالية لأمريكا قبل تسليم السلاح والانسحاب من صنعاء والمدن الأخرى. فقال ولد الشيخ إن "الاتفاق المقترح يفتح المجال لإنشاء حكومة وفاق وطني مباشرة بعد تسليم السلاح في صنعاء وبعض المناطق الحيوية". والاختلاف أصبح إشراك الحوثيين في الحكومة قبل تسليم السلاح والمدن أم بعدها! ولكن المحصلة أن أمريكا تريد إشراك الحوثيين في الحكم على كل حال وتصر على ذلك وجعلت الحل بإشراكهم في الحكومة. وقد أصبحت الآن تنادي بإشراكهم قبل أن ترحل حكومة أوباما من دون أن تحقق نجاحا على الصعيد اليمني.

وموضوع تسليم السلاح والانسحاب من المدن هما ورقة الضغط على حكومة هادي الموالية للإنجليز حتى تقبل هذه الحكومة بإشراك أتباع أمريكا في الحكم ليكونوا كحزب إيران في لبنان. ولذلك تريد أمريكا أن يُشرَكوا في الحكومة قبل حل هذه الإشكالية، وربما تبقى معلقة وفي خانة المماطلة المعهودة إذا تم إشراكهم في الحكومة قبل حلها، ولذلك تتخوف حكومة هادي من هذا الأمر.

وولد الشيخ ليس بيده شيء سوى تنفيذ الخطة الأمريكية وهو يلعب بالألفاظ ويحاول أن يبرر لسيده الأمريكي. ولم تنف أمريكا ذلك رغم مرور أكثر من يومين على التسريبات. ونظام آل سعود الموالي لأمريكا لم ينف الخطة، بل قال وزير خارجيته عادل الجبير كلاما عاما يفهم منه موافقته لسيدته أمريكا حيث قال لوكالة رويترز: "الفرصة المتاحة لهم (للحوثيين) هي الانضمام للعملية السياسية والتوصل لاتفاق من أجل مصلحة كل اليمنيين بمن فيهم الحوثيون". وقد تدخل النظام السعودي عسكريا لإنقاذ الحوثيين وللضغط على حكومة هادي لقبولهم في العملية السياسية.

وقال مندوب الحكومة اليمنية في الأمم المتحدة خالد حسين اليماني: "إن حكومته والمجتمع الدولي لن يقبلا بوجود نموذج مليشيات حزب الله اللبناني داخل اليمن أو نموذج الدولة داخل الدولة" فهو يدرك المشروع الأمريكي هذا، وتعمل حكومته على عرقلته، ولكن أمريكا تضغط عليه وعلى حكومته وتستخدم السعودية وممثل الأمم المتحدة في ضغوطاتها، وهي أي أمريكا تعلن أنه ستكون هناك حكومة يشترك فيها الحوثيون.

كما تستخدم أمريكا إيران وأتباعها في المنطقة لتأييد الحوثيين فقد استقبلت الحكومة العراقية التابعة لأمريكا وفدا من الحوثيين بصفته وفدا يمثل الجمهورية اليمنية كما ورد بيان وزير الخارجية إبراهيم الجعفري يوم 2016/8/29 والذي أعلن اعترافه بالمجلس السياسي الذي أسسه الحوثيون مؤخرا لتعزيز مواقفهم للضغط على حكومة هادي حتى تقبل بمشاركتهم فيها، ويكون النظام العراقي هو النظام الثاني بعد إيران الذي يعترف بهذا المجلس. وهكذا يستمر الصراع الأمريكي الإنجليزي حيث يستخدم الطرفان أدواتهم الإقليمية والمحلية في صراعهما.

الكشف عن عمليات فساد جديدة في العراق وحماية أمريكا للمفسدين

كشف وزير المالية في الحكومة العراقية هوشيار زيباري يوم 2016/8/31 عن اختفاء أكثر من ستة مليارات دولار تم تحويلها إلى حساب شخص واحد. فقال في مقابلة مع قناة "دجلة" إن لديه: "وثائق تثبت قيام شخص بإخراج ستة مليارات و455 مليون دولار إلى حسابه في أحد البنوك" ذاكرا أنها "أموال الشعب". وكان البرلمان العراقي قد أعلن عدم قناعته بأجوبة هذا الوزير بعدما طلب استجوابه، فحدث عراك بالأيدي بين نواب من كتلته وبين آخرين.

وقد أقيل وزير الدفاع العراقي في خضم تبادل الاتهامات بالفساد بين المسؤولين العراقيين الحاليين والسابقين، حيث اتهم الوزير عددا من المسؤولين والنواب وفي مقدمتهم رئيس البرلمان سليم الجبوري بملفات الفساد. فكلهم يتهمون بعضهم بعضا بأكل أموال الناس بالباطل وسرقة أموال الشعب وتهريب ثروات الأمة. فكل ذلك نتاج الثمار السامة للاحتلال الأمريكي والديمقراطية الفاسدة.

وقد ثار الناس في العراق ضد حكامهم ولكن لم يحدث أي تغيير بسبب عدم الدعوة إلى التغيير الجذري وعدم المطالبة بإزالة الفساد ضمن نظام الفساد الذي أقامته أمريكا، والتي لم تدخل أرضا إلا أفسدتها وأوجدت فيها الفتن والقتل عندما تنشر قيمها الفاسدة وتقيم نظام العلمانية والديمقراطية الفاسدتين، وتأتي بعملاء فاسدين مفسدين وتضعهم في سدة الحكم ليسرقوا أموال الشعب، وقد تسببت بالدمار والخراب الذي حل بالعراق بعد احتلالها له.

وما زالت أمريكا تلعب الدور الرئيس في تعيين وإقالة رئيس الوزراء والوزراء في العراق. وقد اعترفت النائبة في البرلمان العراقي عالية نصيف بذلك قائلة: "على الأمريكان الذين يدّعون أنهم جلبوا الديمقراطية للعراق أن يعلموا أن القرار العراقي قد تحرر ولا يمكن لهم أن يضعوا الوصاية علينا" وأضافت: "كلما استجوبنا وزيرا في البرلمان قيل لنا بأن الأمريكان يتدخلون وراء الكواليس ليضغطوا على رؤساء الكتل السياسية للحيلولة دون إتمام الاستجواب. وهم قبل فترة أعلنوا عن قائمة من السراق الذين نهبوا خيرات العراق". فهذه النائبة كأنها تتوهم أن العراق قد تحرر وهي ترى بأم عينها كيف يلعب الأمريكان وهم المسيطرون على مقاليد الأمور، وحكومتها العراقية قد أظهرت عجزا فاستدعت الأمريكان مرة ثانية لمحاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية.

فرنسا تعمل على إيجاد إسلام مرفوض خاص بها

نظم وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف يوم 2016/8/29 (أ ف ب) اجتماعا تشاوريا بمشاركة مثقفين وفاعلين اجتماعيين وبرلمانيين تمهيدا لإطلاق مؤسسة "إسلام فرنسا" (فونداسيون بور ليسلام دو فرانس) حيث أعلن عن تأسيسها في بداية آب/أغسطس من أجل قيام "إسلام راسخ في الجمهورية".

فقال كازنوف: "إن الهدف هو التوصل بكثير من التصميم إلى إسلام فرنسي راسخ في قيم الجمهورية في ظل احترام العلمانية وسط الحوار والاحترام المتبادل". وكانت التحضيرات قد بدأت منذ شهور لإنشاء هذه المؤسسة إلا أن هجمات نيس ليلة 14 تموز/يوليو عجلت في الإعلان عن إنشائها. وأعلنت الحكومة الفرنسية عزمها منع التمويل الأجنبي للمساجد والجمعيات الإسلامية في فرنسا وإحداث هذه المؤسسة، وستتولى تمويل الفقه للكوادر وتشييد المساجد وتسيير الإسلام في فرنسا، حيث يعيش فيها أكثر من 8 ملايين مسلم. حيث أكد الرئيس الفرنسي أنها لن تخضع للتمويل العمومي استنادا إلى قانون 1905 المعمول به في البلاد. ورشح الرئيس الفرنسي الوزير السابق جان بيار شوفينميان لتولي إدارة هذه المؤسسة.

وهذه المؤسسة ستخلف مؤسسة "أعمال الإسلام في فرنسا" التي لم تبصر النور حيث باءت بالفشل. ويتوهم حكام فرنسا أنهم سيطفئون نور الإسلام وجعله خاضعا للعلمانية المقيتة التي تنشر الرذيلة والفساد وتشيع الفاحشة والكراهية والقتل والتفرقة في المجتمعات، وتريد أن تخضع المسلمين لها بالحديد والنار، ولكن الإسلام أقوى من علمانيتهم الفاسدة، فهو دين خالق البشر يجلب لهم الخير وينشر الهدى والأمن والأمان والعفة والطهر.

دول أوروبية ترفض استقبال لاجئين لأنهم مسلمون

أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن استيائها من رفض استقبال لاجئين لأنهم مسلمون. فقالت في مقابلة مع التلفزيون الألماني يوم 2016/8/28 إنه "من غير المقبول أبدا أن تقول بعض البلدان لا نريد مسلمين في بلادنا"، وطالبت كل بلد من دول الاتحاد بوجوب "قبول حصته وأن يتم التوصل إلى حل مشترك". وكانت قد ذكرت بعد حدوث بعض الهجمات المشبوهة الشهر الماضي: "إن المتطرفين يريدون تقويض انفتاحنا واستعدادنا لاستقبال أشخاص في حالة يأس ونحن نعارض ذلك". وكان قد صرح رئيس وزراء التشيك بوهوسلاف سوبوتكا لصحيفة برافو يوم 2016/8/23 قائلا: "ليس لدينا هنا أية جالية مسلمة قوية. وبصراحة، لا نرغب في أن تتشكل هنا جالية مسلمة قوية انطلاقا من المشاكل التي نشهدها". وقد أعلنت سلوفاكيا أنها ترغب في استقبال لاجئين نصارى فقط.

وقد استقبلت ألمانيا العام الماضي حوالي مليون ومئة ألف لاجئ، ويتوقع أن يكون عدد اللاجئين الذين تكون قد استقبلتهم عام 2016 يتراوح ما بين 250 إلى 350 ألفا، وذلك بعد الاتفاق مع تركيا للحد من وصول اللاجئين إلى أوروبا.

إن ألمانيا تقبل اللاجئين لأغراض سياسية، مع أنه توجد معارضة بين الناس في ألمانيا لقدوم اللاجئين، ولكن كثيراً من الدول الأوروبية ليست لديها أغراض سياسية خارجية فترفض استقبال اللاجئين، وخاصة المسلمين، فتصرح علانية بخوفها من وجود جالية إسلامية قوية. مع أن هذه الدول كلها علمانية وديمقراطية تدّعي أنها لا تميز بين الأديان، فسياساتها تكشف زيف العلمانية والديمقراطية وتبين أن التعصب ضد الإسلام هو سيد الموقف لديها.